لزوم فلاحاجة الى قوله او اعتلال فى اخراج ماذكر ويمكن الاعتذار
عنه بانه لما كان لازما بحسب الظ وداخلا بحسبه فى اللزوم اتى بما
يخرجه صريحا هذا وفى كلام الش لوى وشيخ مويب فقوله لغير عامل
راجع لقوله حركة وقوله او اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله
شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى
الامرين قوله والمناسبة فى التسمية اى تسمية الاعراب
والبنا باللفظى على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوى على
المذهب الثانى قوله ظاهرة لان ما جيء به للبيان او لا
للبيان من الحركات اوغيرها امر ملفوظ به والتغير واللزوم
معنيان من المعانى المعقولة قوله اى بعضه تفسير من
ببعض اقرب الى مذهب الزمخشرى الجاعل من التبعيضية اسما
بمعنى بعض وعليه فمن مبتدا ومعرب خبر وهذا احسن
فى المعنى واما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدا
ثان ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل
المعنى قوله على الاصل اى الراجح والغالب قوله ويسمى
متمكنا فان كان منصرفا يسمى متمكنا امكن قوله ومنه اى
وبعضه دفع بتقديره ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب
المعرب والمبنى على شيء واحد ومن ان المعرب والمبنى معا
بعض وقوله الاخر افادة ان هذا التقسيم للحصر وانه لم تقدم
العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من ان علة البنا شبه
الحرف شبها قويا وان المعرب ما سلم من هذا الشبه قال
السندوبى وكالا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت
الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تمنع فى من

افادة

التبعيضية

التبعيضية فانها تقتضى ذلك قلت هى هنا على حد قوله
تعالى فنهم من امن ومنهم من كفر وقولهم منا ظعن ومنا اقام
اذ ليس فى الاية والشاهد الا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم
الخ انه وحاصل الجواب ان من التبعيضية انما تقتضى بعضية
مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما
لما عرفت من ان التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه
العبارة ان كلا بعض من الاسم وهو صحيح قوله ولا واسطة
كان المناسب التفريع الا انه راعى قوله على الاصح فقط فترك التفريع
قوله على الاصح وقيل المضاف الى يا المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح
انه معرب وذهب بعضهم الى ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا
مبنية وسينقل الش هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء قوله
فعلم ذلك اى عدم الواسطة قوله من قوله ومعرب الاسماء
الخ اى مع قوله هنا ومبنى لشبه الخ قوله وبناؤه اى الواجب
فلا يرد على الناظم ما سيأتى فى باب الاضافة ان من اسباب
البنا الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الش ذلك مع
انه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم
فى الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البنا فى كونه لشبه الحرف
على حد الكرم فى العرب لان الاضافة تاتى لما تاتى له اللام ولهذا
قال الش يعنى ان علة بنا الاسم منحصرة الخ قوله لشبه من
الحروف مدنى اعترض على التعليل بانه يقتضى تقدم وضع
الحرف على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم
ولا معنى لذلك مع ان اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه واجيب
بانا لا نسلم ذلك الاقتضا فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم

Copyright King Saud University